

التطورات الاقتصادية الدولية

نظرة عامة

تعرض الاقتصاد العالمي في عام 2009 لتبعات الأزمة المالية العالمية التي تفاقمت أعراضها اعتباراً من منتصف عام 2008، حيث دخل الاقتصاد العالمي في فترة من الركود، اتسمت بتحول النمو الحقيقي الذي بلغ معدله 3 في المائة في عام 2008 إلى انكماش بمعدل 0.6 في المائة في عام 2009. وقد تحول معدل النمو في الدول المتقدمة من 0.5 في المائة في عام 2008 إلى انكماش بمعدل 2.4 في المائة في عام 2009. أما بالنسبة للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد انخفض معدل النمو فيها من 6.1 في المائة إلى 2.4 في المائة خلال الفترة نفسها.

ومن أبرز تداعيات الأزمة العالمية أيضاً، تراجع معدلات التضخم وتفاقم البطالة في الدول المتقدمة والدول النامية، وانكماش حاد في حجم التجارة العالمية الذي بلغ معدله 10.7 في المائة في عام 2009 مقارنة بمعدل نمو بلغ 2.8 في المائة في عام 2008.

وفيما يتعلق بموازن المدفوعات، فقد تراجع العجز في الحساب الجاري في موازين مدفوعات الدول المتقدمة كمجموعة، صاحبه تراجع في فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعات مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى. ولقد واصلت الاحتياطيات الخارجية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى تصاعدها رغم الأزمة العالمية، وسجلت الصين أعلى نسبة زيادة في الاحتياطيات الخارجية للدول النامية في عام 2009.

وبالنسبة للمديونية الخارجية، ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية ودول اقتصادات السوق الناشئة الأخرى، وجاءت معظم هذه الزيادة كمحصلة لارتفاع الدين العام الخارجي لكل من دول وسط وشرق أوروبا والدول النامية الآسيوية ودول الشرق الأوسط ودول نصف الكرة الغربي.

وفيما يخص تطورات أسعار صرف العملات الرئيسية، تحسن سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل اليورو والجنيه الإسترليني، في حين تراجع سعر صرف الدولار مقابل الين الياباني خلال عام 2009.

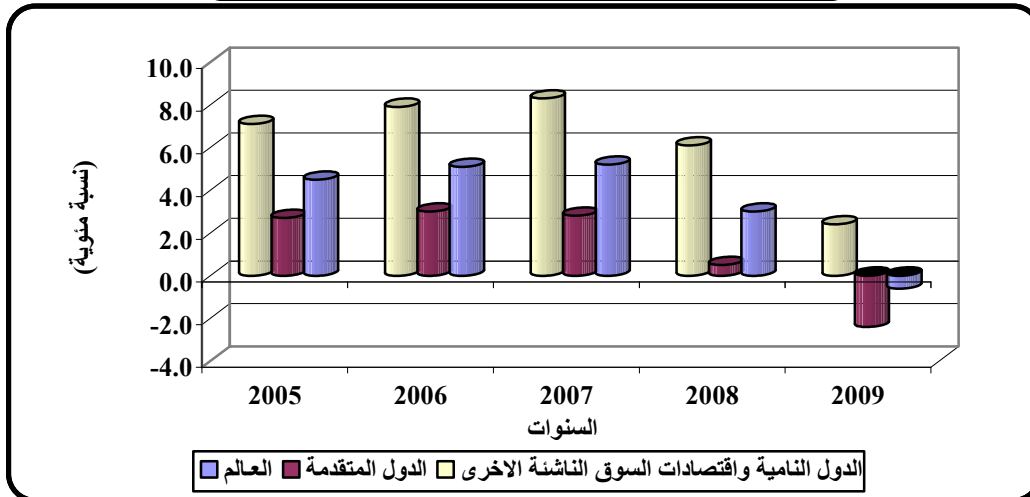
وبالنسبة لانعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات الدول العربية، فقد أدى انكماش نمو الاقتصاد العالمي وتراجع الطلب العالمي على النفط إلى تراجع إيرادات الدول النفطية. أما الدول غير النفطية، فقد تأثرت اقتصاداتها

بانكماش الطلب الخارجي لدى شركائها التجاريين الرئيسيين، حيث تراجعت صادراتها إلى أسواق الدول المتقدمة وتراجعت تحويلات العاملين بالخارج وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما تأثرت أسواق الأسهم العربية ومنها أسواق دول مجلس التعاون الخليجي، بوجه خاص، بأجواء عدم اليقين التي أحدثتها التقلبات في أسواق الأسهم العالمية، وأدى تحسن سعر صرف الدولار مقابل عدد من العملات الرئيسية إلى تحسن قيمة معظم العملات العربية المثبتة بالدولار.

نمو الاقتصاد العالمي

تراجع أداء الاقتصاد العالمي⁽¹⁾ في عام 2009 ووصل إلى مستويات لم تسجل منذ الحرب العالمية الثانية. ولقد امتدت آثار الأزمة الاقتصادية العالمية إلى القطاع الحقيقي (العيني)، بعد أن تركز أثرها في القطاع المالي في عام 2008. فقد انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي بنسبة 0.6 في المائة في عام 2009 مقابل نمو بلغت نسبته 3 في المائة في عام 2008. وقد جاء هذا الانخفاض كمحصلة لتراجع معدلات النمو في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وإن كان أكثر حدة في الدول المتقدمة. فقد تحول معدل النمو في الدول المتقدمة من 0.5 في المائة في عام 2008 إلى انكماش بلغ معدله 2.4 في المائة في عام 2009. وتحولت أيضاً معدلات النمو في الدول المتقدمة الأخرى من 1.7 في المائة إلى انكماش نسبته 1.1 في المائة. أما الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى فقد حافظت على معدلات نمو رغم انخفاضها من 6.1 في المائة في عام 2008 إلى 2.4 في المائة في عام 2009، مع ملاحظة تباين أداء الدول والمجموعات الفرعية داخل المجموعات الثلاث الرئيسية المذكورة، الملحق (1/1) والشكل (1).

الشكل (1) : معدلات النمو الحقيقي في العالم والدول المتقدمة والدول النامية (2009-2005)



المصدر: الملحق (1/1).

(1) صندوق النقد الدولي " آفاق الاقتصاد العالمي: أبريل 2010".

بالنسبة للدول المتقدمة⁽²⁾، شهد النمو الحقيقي انكماشاً بدرجات متباينة في جميع الدول والمجموعات الفرعية، فبالرغم من أن الولايات المتحدة كانت مركز الأزمة إلا أنها كانت أقل تأثراً من معظم الدول المتقدمة الأخرى، ويعزى ذلك إلى عاملين رئيسيين هما، ضخامة الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة لزيادة حجم السيولة المحلية ومن ثم تنشيط الاقتصاد الأمريكي، وكبر حجم الطلب المحلي مما يجعلها أقل تأثراً في حال انخفاض الطلب الخارجي على صادراتها. وتشير البيانات إلى زيادة معدل الانكماش الاقتصادي في الولايات المتحدة من 0.4 في المائة في عام 2008 إلى 2.4 في المائة في عام 2009.

وبالنسبة لمنطقة اليورو، فلم تكن أحسن حالاً حيث تحول معدل النمو البالغ 0.6 في المائة في عام 2008 إلى انكماش بلغ معدله 4.1 في المائة في عام 2009، ويرجع ذلك إلى التأثير الكبير للأزمة على الدول الأوروبية. فقد تأثرت أوروبا الغربية بالخسائر التي تحملتها بعض مصارفها نتيجة للانكشاف الكبير لأصولها على سوق الرهونات في الولايات المتحدة. كما أن الصعوبات التي تعانيها بعض اقتصادات منطقة اليورو مثل اليونان والبرتغال وأسبانيا وإيطاليا زاد من التأثير السلبي على انكماش النمو في المنطقة في عام 2009. أما المملكة المتحدة، فقد تدهور أداء اقتصادها أكثر من تدهور أداء اقتصاد منطقة اليورو، حيث تحول معدل النمو من 0.5 في عام 2008 إلى انكماش بلغ معدله 4.9 في المائة في عام 2009.

وفيما يتعلق باليابان، فقد ارتفع معدل الانكماش الاقتصادي من 1.2 في المائة في عام 2008 إلى 5.2 في المائة في عام 2009، ويعزى ذلك إلى حالة الركود في الاقتصاد الياباني منذ الأعوام الأخيرة، بالإضافة إلى انكماش الطلب العالمي في عام 2009، والذي أدى إلى تراجع حاد في الصادرات اليابانية.

وبالنسبة للدول المتقدمة الأخرى⁽³⁾، فقد ارتفع النمو للدول الآسيوية حديثة التصنيع من 0.3 في المائة عام 2008 إلى 6.6 في المائة في عام 2009، في حين انخفض معدل النمو في أستراليا من 2.4 في المائة في عام 2008 إلى 1.3 في المائة في عام 2009.

وفيما يتعلق بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى⁽⁴⁾ فقد بلغ معدل النمو للمجموعة 2.4 في المائة في عام 2009 متراجعاً عن معدل 6.1 في المائة في العام السابق. ورغم أن دول المجموعة كانت خارج بؤرة الأزمة، إلا أن

(2) تشمل الدول المتقدمة الولايات المتحدة، منطقة اليورو، اليابان، المملكة المتحدة وكندا، " آفاق الاقتصاد العالمي : أبريل 2010 " .

(3) تضم الدول المتقدمة الأخرى أستراليا، التشيك، الدانمارك، أيسلندا، إسرائيل، نيوزيلندا، النرويج، السويد، سويسرا والدول الآسيوية حديثة التصنيع، وهي: هونج كونج، كوريا الجنوبية، سنغافورة وتايوان، " آفاق الاقتصاد العالمي: أبريل 2010 " .

(4) الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى تضم دول المجموعات التالية: وسط وشرق أوروبا، رابطة الدول المستقلة، الدول النامية الآسيوية، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أفريقيا جنوب الصحراء ومجموعة دول نصف الكرة الغربي.

تراجع التدفقات المالية الخاصة من الدول المتقدمة إليها وتراجع الطلب العالمي على صادرات تلك الدول من النفط، والمواد الأولية الأخرى كانت من أهم العوامل المؤثرة على تراجع النمو في دول المجموعة.

ويلاحظ في هذا الشأن تباين أداء المجموعات الفرعية، فقد كانت الدول النامية الآسيوية⁽⁵⁾ أقل المجموعات تأثراً بالأزمة حيث بلغ معدل نموها المحقق في عام 2009 نحو 6.6 في المائة مقابل 7.9 في المائة في عام 2008، ويرجع ذلك إلى محافظة كل من الصين والهند على معدلات نمو عالية نسبياً، حيث أنهما حققنا معدلات نمو بلغت 8.7 في المائة و5.7 في المائة على التوالي في عام 2009. ويعزى التأثير المحدود للأزمة عليهما وخاصة بالنسبة للصين، إلى عدم تعرض رؤوس أموال المصارف الصينية لخسائر كبيرة من جراء انهيار أسواق المال العالمية، بالإضافة إلى ضخامة حجم الاستهلاك المحلي.

أما دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا⁽⁶⁾، فبالرغم من انخفاض معدل نموها من 5.1 في المائة في عام 2008 إلى 2.4 في المائة في عام 2009، إلا أن هذا المعدل يعد جيداً نسبياً في ضوء انكماش النمو في الاقتصاد العالمي خلال الفترة نفسها. وبالنسبة للدول الإفريقية جنوب الصحراء⁽⁷⁾، فقد بلغ معدل النمو فيها 2.1 في المائة في عام 2009 مقابل 5.5 في المائة عام 2008، حيث يرجع تحقيق تلك الدول معدلات نمو جيدة نسبياً إلى ضعف ارتباطها بالاقتصادات المتقدمة. وقد تباين أثر الأزمة على الدول الإفريقية لعدة عوامل، أهمها تباطؤ تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى تلك الدول وتراجع الأسعار العالمية للنفط والسلع الأولية الأخرى، وتقلص التحويلات المالية والمعونات الرسمية الدولية.

أما بالنسبة لرابطة الدول المستقلة⁽⁸⁾ فقد شهدت أعلى معدلات انكماش اقتصادي بين الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، حيث تحول معدل النمو في هذه الدول من 5.5 في المائة في عام 2008 إلى انكماش النمو بمعدل 6.6 في المائة في عام 2009.

وفيما يتعلق بدول وسط وشرق أوروبا⁽⁹⁾ فقد سجل الاقتصاد انكماشاً بلغ معدله 3.7 في المائة في عام 2009 مقارنة مع معدل نمو نسبته 3 في المائة في عام 2008. أما فيما يتعلق بدول نصف الكرة الغربي⁽¹⁰⁾، فقد تحول أيضاً معدل النمو

(5) الدول النامية الآسيوية تضم جميع دول قارة آسيا باستثناء كل من الدول العربية الآسيوية، والدول الآسيوية حديثة التصنيع، والدول الآسيوية المدرجة ضمن رابطة الدول المستقلة، وتركيا وإيران.

(6) تشمل مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جميع الدول العربية باستثناء الصومال وجزر القمر، وتضم إيران أيضاً.

(7) تشمل الدول الإفريقية جنوب الصحراء جميع دول أفريقيا غير العربية، وتضم أيضاً جزر القمر.

(8) تضم رابطة الدول المستقلة كل من أرمينيا، أذربيجان، بلاروسيا، جورجيا، كازاخستان، قيرغيزيا، مولدوفا، منغوليا، روسيا، طاجيكستان، تركمانستان، أوكرانيا، وأوزبكستان.

(9) تضم دول وسط وشرق أوروبا كل من ألبانيا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، كرواتيا، استونيا، المجر، لاتفيا، لتوانيا، مقدونيا، الجبل الأسود، بولندا، رومانيا، صربيا وتركيا.

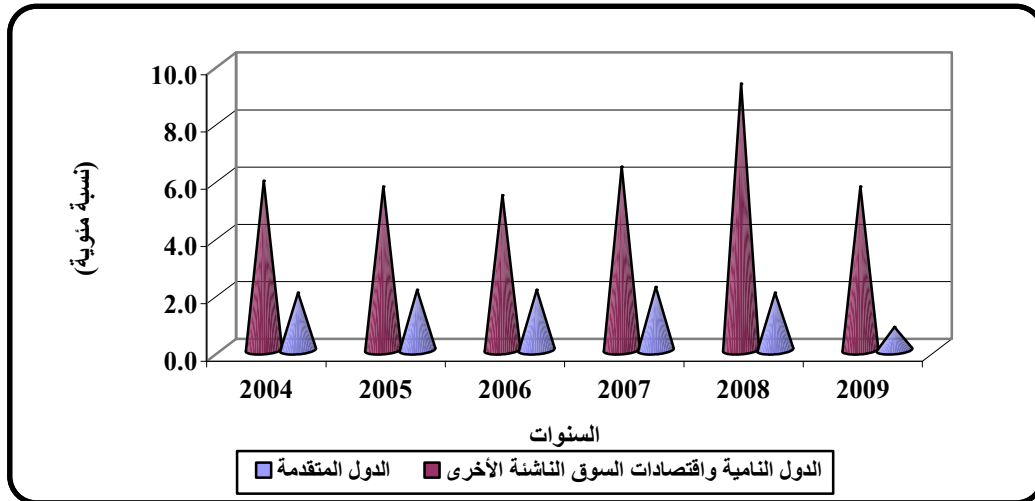
(10) تضم مجموعة دول نصف الكرة الغربي جميع الدول في القارتين الأمريكيتين الشمالية والجنوبية باستثناء الولايات المتحدة وكندا.

من 4.3 في المائة في عام 2008 إلى انكماش بمعدل 1.8 المائة في عام 2009، حيث يعزى ذلك إلى انخفاض الأسعار العالمية للنفط والسلع الأولية الأخرى التي تصدرها بعض دول المجموعة جراء الركود في الاقتصاد العالمي.

التضخم

تراجعت معدلات التضخم في العالم في ضوء تقلص الائتمان العالمي وانخفاض قيم الأصول العقارية وتراجع النشاط الاقتصادي العالمي في عام 2009، والذي أدى إلى تراجع الطلب على النفط وانخفاض أسعاره وأسعار معظم السلع الأولية الأخرى. وقد ساهم تراجع النشاط الاقتصادي العالمي في احتواء زيادات الأجور وتقليص هامش أرباح الشركات. وتشير البيانات إلى انخفاض معدل التضخم في مختلف دول العالم في عام 2009 مقارنة مع عام 2008، فقد بلغ معدل التضخم في الدول المتقدمة 0.8 في المائة في عام 2009 مقارنة مع 2 في المائة في عام 2008، كما انخفض معدل التضخم في مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى من 9.3 في المائة في عام 2008 إلى 5.7 في المائة في عام 2009. الملحق (2/1) والشكل (2).

الشكل (2) : معدلات التضخم في الدول المتقدمة والدول النامية (2009-2004)



المصدر: الملحق (2/1).

أما على صعيد المجموعات الفرعية، فيلاحظ تفاوت معدلات التضخم. ففي مجموعة الدول المتقدمة، شهدت الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والمملكة المتحدة انخفاضاً في معدلات التضخم من 2.2 في المائة و2.3 في المائة و3.6 في المائة على التوالي في عام 2008 إلى 0.9 في المائة و1 في المائة و1.5 في المائة على التوالي في عام 2009. أما في

اليابان، فقد تحول معدل التضخم من 1.4 في المائة في عام 2008 إلى انكماش في الأسعار بنسبة 1 في المائة في عام 2009. أما في الدول الآسيوية حديثة التصنيع، فقد انخفضت معدلات التضخم في عام 2009 لتبلغ 1.3 في المائة مقابل 4.5 في المائة في عام 2008، وأما مجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد شهدت انخفاضاً في معدلات التضخم فيها إلا أنها مازالت أعلى بكثير منها في الدول المتقدمة.

البطالة والتوظيف

صاحب الانكماش الاقتصادي في الدول المتقدمة انخفاض مستوى التشغيل ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة إلى أعلى مستوياتها. فقد ارتفع معدل البطالة في الدول المتقدمة من 5.8 في المائة في عام 2008 إلى 8.1 في المائة في عام 2009، إثر فقدان عدد كبير من العمالة وظائفهم خلال الأزمة. ويعد تفاقم البطالة مصدراً للقلق بأن تتحول هذه البطالة المؤقتة إلى بطالة طويلة الأجل، مما يندر بأزمات اقتصادية أخرى، الملحق (3/1).

أما فيما يتعلق بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد ارتفع معدل البطالة في الدول النامية الآسيوية ورابطة الدول المستقلة ودول وسط وشرق أوروبا ودول نصف الكرة الغربي، ومعظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول أفريقيا جنوب الصحراء، وإن كان بنسبة أقل مما سجله في الدول المتقدمة⁽¹¹⁾.

أسعار الفائدة

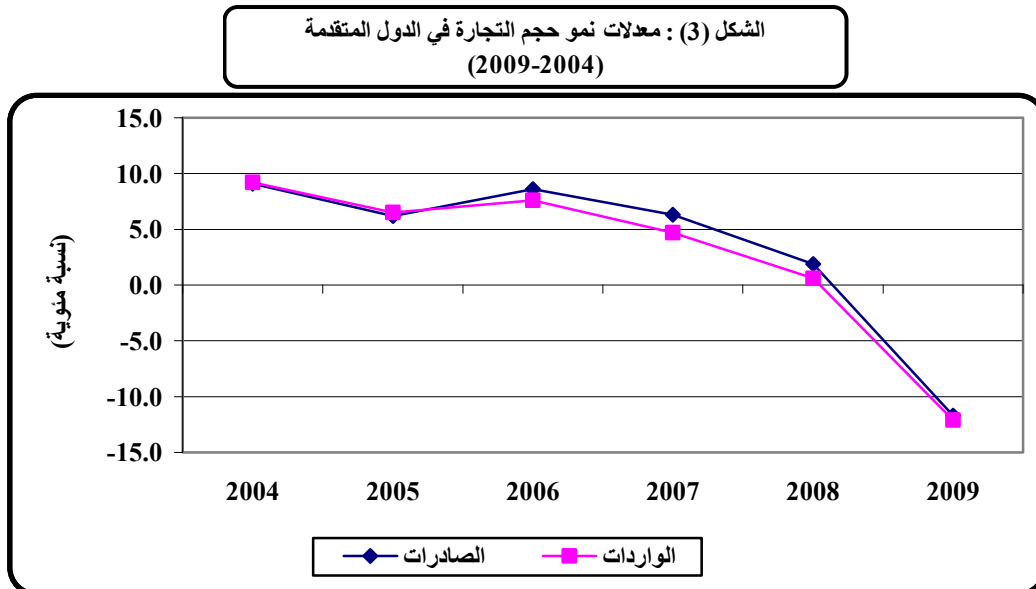
شهد عام 2009 استمرار تيسير السياسة النقدية لتنشيط الاقتصاد في مختلف دول العالم من خلال زيادة حجم السيولة والاستثمار في اقتصاداتها. وسجلت أسعار الفائدة خلال العام انخفاضاً في مختلف دول العالم، ففي الولايات المتحدة تم تخفيض أسعار الفائدة الرسمية قصيرة الأجل من 3 في المائة في عام 2008 إلى 0.7 في المائة في عام 2009، وذلك لتشجيع الإنفاق الاستهلاكي الخاص، ومن ثم تشجيع النمو الاقتصادي. كما انخفضت أسعار الفائدة قصيرة الأجل في منطقة اليورو من 4.6 في المائة في عام 2008 إلى 1.4 في المائة في عام 2009 وفي المملكة المتحدة من 5.5 في المائة إلى 1.4 في المائة خلال الفترة نفسها. وخفضت كندا سعر الفائدة قصير الأجل إلى 0.8 في المائة خلال عام 2009 مقارنة مع 3.3 في المائة في عام 2008، بينما خفض اليابان سعر الفائدة قصير الأجل من 0.7 في المائة إلى 0.4 في المائة في عام 2009. وكذلك انخفضت أسعار الفائدة طويلة الأجل، وإن كانت بنسب أقل، في الولايات المتحدة من 3.7 في المائة في عام 2008 إلى 3.2 في المائة في عام 2009، وفي منطقة اليورو من 4.2 في المائة إلى 3.7 في المائة في عام 2009، الملحق (4/1).

⁽¹¹⁾ United Nations, World Economic Situation and Prospects 2008, 2009, p 139

التجارة والمدفوعات

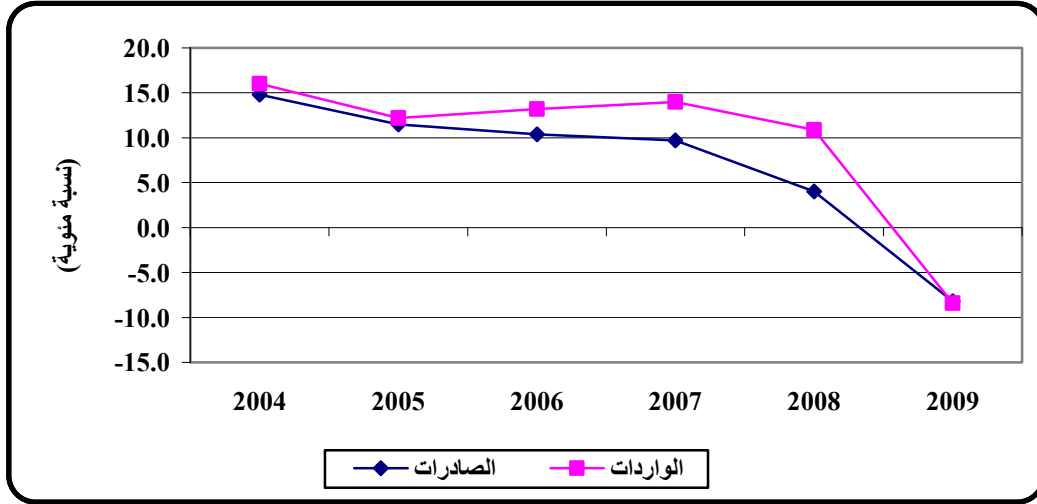
انعكست الأزمة المالية العالمية بشكل كبير على أداء التجارة العالمية في عام 2009. فقد انخفض الطلب في الدول المتقدمة على السلع الأولية ومنها النفط على وجه الخصوص، مما أثر على أسعارها العالمية. ولقد كان الانخفاض بفعل عملي انخفاض الكميات والأسعار. وكمحصلة لذلك تراجع حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات في عام 2009 مسجلاً انكماشاً بنسبة 10.7 في المائة مقارنة مع نمو بلغ 2.8 في المائة في عام 2008.

وعلى مستوى الدول المتقدمة فقد انخفض حجم الصادرات في الدول المتقدمة من معدل نمو بلغ 1.9 في المائة في عام 2008 إلى انكماش بلغ معدله 11.7 في المائة في عام 2009، كما تحول نمو حجم وارداتها من 0.6 في المائة إلى انكماش وصلت نسبته 12.1 في المائة. وانعكس تراجع حجم التجارة في الدول المتقدمة على حجم تجارة الدول النامية، حيث تحول نمو حجم صادرات الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة من معدل 4 في المائة إلى انكماش بمعدل 8.2 في المائة، وسجل حجم وارداتها انكماشاً أيضاً بلغ معدله 8.4 في المائة في عام 2009 مقارنة مع معدل نمو بلغ 10.9 في المائة في عام 2008، الملحق (5/1) والشكلين (3) و(4).



المصدر: الملحق (5/1).

الشكل (4) : معدلات نمو حجم التجارة في الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة (2009-2004)



المصدر: الملحق (5/1).

وفي إطار المجموعات الفرعية للدول المتقدمة، فقد سجلت كل من الولايات المتحدة ودول منطقة اليورو واليابان والمملكة المتحدة والدول الآسيوية حديثة التصنيع معدلات انخفاض في حجم تجارتها الخارجية من السلع والخدمات، ووصل معدل الانخفاض في جانب صادرات هذه الدول 9.6 في المائة و12.9 في المائة و24.2 في المائة و10.6 في المائة و5.5 في المائة على التوالي في عام 2009. كما سجل حجم الواردات لتلك الدول انخفاضاً في عام 2009 بلغ 13.9 في المائة و11.4 في المائة و17.1 في المائة و11.9 في المائة و8.2 في المائة على التوالي.

وفيما يتعلق بالدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، انخفض حجم صادرات السلع بمعدل 9 في المائة، والواردات بمعدل 1.6 في المائة بالنسبة للدول النامية الآسيوية، وانخفض حجم الصادرات بمعدل 1.8 في المائة والواردات بمعدل 18.1 في المائة بالنسبة لدول وسط وشرق أوروبا. وسجلت دول رابطة الدول المستقلة انخفاضاً كبيراً في حجم تجارتها بلغ معدله 26.2 في المائة في جانب الواردات و9.4 في المائة في جانب الصادرات. أما بالنسبة لحجم التجارة السلعية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول نصف الكرة الغربي، فقد سجل معدلات انخفاض أقل بالمقارنة مع معدلات انخفاض حجم التجارة السلعية لمجموعات الدول الأخرى. فقد انخفض حجم الصادرات السلعية لكل من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول نصف الكرة الغربي بمعدل بلغ 8.8 في المائة و9 في المائة على التوالي في عام 2009. وانخفض حجم الواردات للمنطقتين وبصورة أسرع في دول نصف الكرة الغربي، وبمعدل 3.8 في المائة و16.3 في المائة على التوالي.

وفيما يخص شروط التبادل التجاري، فقد تحسنت معدلاتها بشكل كبير بالنسبة للدول المتقدمة، فبعد أن تدهورت بمعدل 1.7 في المائة في عام 2008 تحسنت في عام 2009 لتبلغ 2.9 في المائة. ويعزى ذلك للانخفاض الحاد في الأسعار

العالمية للنفط والسلع الأولية الأخرى، والتي تمثل معظم واردات الدول المتقدمة، في الوقت الذي لم تتغير نسبياً أسعار المنتجات الصناعية. وفي المقابل، حققت الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى تدهوراً في شروط التبادل التجاري في عام 2009 بلغ معدله 5.1 في المائة في عام 2009، وذلك مقارنة بتحسين فيها بلغ 3.7 في المائة في عام 2008. ويعزى ذلك للأسباب المذكورة سابقاً بالإضافة إلى انخفاض سعر صرف عملات الدول النامية في ظل ارتفاع سعر الدولار مقابل اليورو والجنيه الإسترليني خلال الفترة نفسها.

وبالنسبة لموازين المدفوعات، فقد انخفض العجز في الحساب الجاري في موازين مدفوعات مجموعة الدول المتقدمة من نحو 529 مليار دولار في عام 2008 إلى حوالي 147 مليار دولار في عام 2009، وذلك في ظل الركود الذي سجلته اقتصادات تلك الدول في عام 2009. وقد تأثر وضع الحساب الجاري للمجموعة أساساً بعجز الحساب الجاري في الولايات المتحدة، الذي بلغ 418 مليار دولار في عام 2009 بعد أن وصل نحو 706 مليار دولار في عام 2008. وفي منطقة اليورو انخفض العجز في الحساب الجاري من 106 مليار دولار في عام 2008 إلى قرابة 44 مليار دولار في عام 2009، أما بالنسبة لليابان فقد انخفض الفائض في الحساب الجاري من نحو 157 مليار دولار إلى ما يقرب من 142 مليار دولار خلال الفترة نفسها الملحق (6/1).

أما بالنسبة لمجموعة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، فقد انخفض فائض الحساب الجاري في موازين مدفوعات المجموعة من نحو 709 مليار دولار في عام 2008 إلى قرابة 322 مليار دولار في عام 2009، وقد ساهم بشكل كبير في هذا الانخفاض التراجع الحاد من الفائض في الحساب الجاري لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقيمة 348 مليار دولار في عام 2008 إلى عجز بقيمة ما يقرب من 35 مليار دولار في عام 2009، حيث يعزى ذلك بشكل رئيسي للانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية. وانخفض فائض الحساب الجاري لكل من رابطة الدول المستقلة والدول النامية الآسيوية من حوالي 108 مليار دولار و424 مليار دولار في عام 2008 إلى نحو 43 مليار دولار و319 مليار دولار على التوالي في عام 2009. وتشير التطورات سابقة الذكر إلى الأثر الواضح للأزمة العالمية على الحساب الجاري لموازين مدفوعات الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء.

التدفقات المالية الخارجية إلى الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى

توقفت التدفقات المالية الخاصة⁽¹²⁾ عن اتجاهها التصاعدي إلى الدول النامية والذي سجلته خلال الفترة 2003-2007. أما بالنسبة للتدفقات الرسمية، فتشير التقديرات الأولية إلى أن المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للدول النامية⁽¹³⁾ من منظمة (الداك) بلغت حوالي 123 مليار دولار في عام 2009، أي بزيادة طفيفة بنسبة 0.7 في المائة مقارنة بعام 2008.

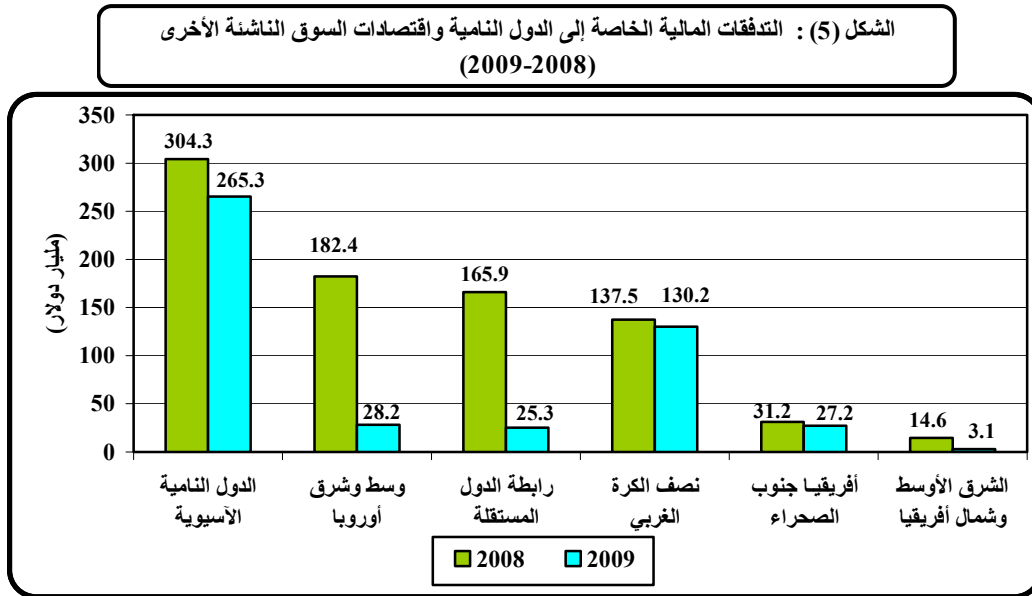
(12) تشمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات المحافظ وتدفقات استثمارية أخرى للأجلين القصير والطويل.

(13) للمزيد من التفاصيل، أنظر الفصل الحادي عشر والملحق (7/11) من هذا التقرير.

ولقد استمر صافي التدفقات المالية الخاصة إلى الدول النامية في التراجع الحاد منذ عام 2008، في ضوء الأزمة المالية العالمية. فبعد أن تراجعت التدفقات المالية الخاصة إلى الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة إلى حوالي 807 مليار دولار في عام 2008 انخفضت مجدداً لتصل إلى نحو 479 مليار دولار في عام 2009، أي بتراجع نسبته 40.6 في المائة، وذلك مقارنة بأعلى مستوى لها بلغ حوالي 1,724 مليار دولار في عام 2007، الملحق (7/1).

ولقد شمل تراجع التدفقات المالية الخاصة المتجهة إلى جميع المجموعات الفرعية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى، وإن بنسب متفاوتة. وسجلت التدفقات المالية الخاصة إلى رابطة الدول المستقلة ودول وسط وشرق أوروبا مجتمعين أكبر انخفاض بلغ ما يزيد عن 90 في المائة من إجمالي قيمة تراجع التدفقات المالية الخاصة إلى الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة البالغ نحو 328 مليار في عام 2009.

وتشير بعض المعلومات عن التطور في مكونات التدفقات المالية الخاصة إلى الدول النامية⁽¹⁴⁾، إلى أن الاستثمارات قصيرة الأجل واستثمارات المحافظ والسندات سجلت أكبر تراجع، والذي شمل جميع المجموعات الفرعية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى. أما الاستثمارات المباشرة، فقد تراجعت في اتجاه معظم مجموعات الدول النامية باستثناء الاستثمارات المباشرة المتجهة للدول النامية الآسيوية، الشكل (5).



المصدر: الملحق (7/1).

(14) البنك الدولي: تقرير تمويل التنمية العالمية عام 2009.

الاحتياطات الخارجية الرسمية للدول النامية

واصلت الاحتياطات الخارجية الرسمية للدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى تصاعدها، رغم الأزمة المالية، حيث بلغت حوالي 5,500 مليار دولار في عام 2009 مقارنة مع نحو 4,961 مليار دولار في عام 2008، أي بزيادة نسبتها 10.9 في المائة عن عام 2008، مقارنة مع نسبة زيادة بلغت 42.1 في المائة في عام 2007. ويلاحظ أن نسبة الزيادة لعام 2009 كانت أقل من النسبة لعام 2008 وذلك في ضوء تقلص تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويلات العاملين في الخارج إلى الدول النامية. كما يلاحظ أن الارتفاع في الاحتياطات كان عاماً بالنسبة لكافة مجموعات الدول النامية، باستثناء دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول أفريقيا جنوب الصحراء اللتين انخفضت فيهما الاحتياطات الخارجية من حوالي 1,002 مليار دولار ونحو 156 مليار دولار في عام 2008 إلى ما يقارب 994 مليار دولار وحوالي 147 مليار دولار على التوالي في عام 2009. وقد حققت الصين أعلى زيادة بلغت نسبتها 20.2 في المائة في الفترة نفسها، الملحق (8/1).

الدين العام الخارجي

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية ودول اقتصادات السوق الناشئة الأخرى بنسبة 4.7 في المائة ليبلغ حوالي 4,806 مليار دولار في نهاية عام 2009. وقد جاء هذا الارتفاع لدول المجموعة كمحصلة لارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي لدول وسط وشرق أوروبا بنسبة 4.6 في المائة وللدول النامية الآسيوية بنسبة 7.6 في المائة ولدول الشرق الأوسط بنسبة 4.2 في المائة ولدول نصف الكرة الغربي بنسبة 8.4 في المائة، في حين انخفض إجمالي الدين العام الخارجي لرابطة الدول المستقلة بنسبة 3 في المائة، الملحق (9/1).

وفيما يتعلق بتوزيع الدين العام الخارجي وفق المجموعات الفرعية في عام 2009، فقد بلغت حصة الدول النامية الآسيوية حوالي 24.4 في المائة من الإجمالي، تلتها دول وسط وشرق أوروبا بنسبة 23.1 في المائة، فدول نصف الكرة الغربي بنسبة 19.3 في المائة، ثم رابطة الدول المستقلة بنسبة 14.6 في المائة. أما بالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول أفريقيا جنوب الصحراء فقد بلغت نسبة مديونيتهمما للإجمالي نحو 14.2 في المائة و4.5 في المائة على التوالي.

وفيما يتعلق بمدفوعات خدمة الدين كنسبة للصادرات من السلع والخدمات، فقد بلغت 26.1 في المائة في عام 2009 بعد أن كانت 20.6 في المائة عام 2008، ويعزى هذا الارتفاع في جزء كبير إلى انخفاض قيمة صادرات الدول النامية في عام 2009. وتعد نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الصادرات مرتفعة بصورة كبيرة بالنسبة لدول وسط وشرق أوروبا حيث بلغت 69.6 في المائة، تلتها رابطة الدول المستقلة حيث بلغت 46.9 في المائة، ثم نصف الكرة الغربي بنسبة 39.4 في المائة. ولكنها تعد في مستوى مقبول بالرغم من ارتفاعها في عام 2009 بالنسبة لباقي المجموعات، حيث

بلغت نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات للدول النامية الآسيوية 11.4 في المائة، ولدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودول أفريقيا جنوب الصحراء نسبة 14.5 في المائة و15 في المائة على التوالي.

أسعار الصرف

ارتفع سعر صرف الدولار مقابل الجنية الإسترليني بنسبة 18.5 في المائة، كما ارتفع الدولار أمام اليورو بنسبة 6 في المائة، في الوقت الذي انخفض فيه سعر صرف الدولار مقابل الين الياباني بنسبة 9.3 في المائة في عام 2009. ولقد توقع الكثيرون انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى وخاصة أمام اليورو، وذلك إثر قيام بعض المؤسسات الاستثمارية الكبرى بسحب أموالها من الولايات المتحدة، وتراجع كل من الاستثمارات الأجنبية في السندات وفي قيم الأسهم الأمريكية والذي أحدثته أجواء عدم الثقة في سيولة الأوراق المالية التي تساندها الأصول، وكذلك التوقعات بخفض أسعار الفائدة، إلا أن هذه الأحداث، وعلى عكس ذلك، أدت إلى زيادة شراء الدولار باعتباره وسيلة ذات قيمة ثابتة مقارنة بالأسهم أو العقارات والتي شهدت انهيار أسعارها، الملحق (10/1).

أسواق الأسهم والسندات الدولية

تأثرت الأسواق المالية بصورة مباشرة بالأزمة المالية العالمية، فبعد أن انخفضت قيم الأسهم في وول ستريت في سبتمبر 2008، انخفض المؤشر العام للقيم إثر ذلك وبشكل كبير خلال ما تبقى من عام 2008. إلا أن عام 2009 شهد تحسناً نسبياً في أوضاع البورصات العالمية خاصة خلال النصف الثاني منه. فقد ارتفع مؤشر "داوجونز" من حوالي 8,001 نقطة في بداية عام 2009 إلى نحو 10,067 نقطة في نهاية عام 2009، محققاً بذلك نسبة ارتفاع بلغت 25.8 في المائة. وفي ألمانيا ارتفع مؤشر "داكس" من 4,338 نقطة بداية عام 2009 إلى 5,608 نقطة في نهاية عام 2009، محققاً نسبة ارتفاع بلغت 29.3 في المائة، وفي المملكة المتحدة ارتفع مؤشر "فوتس 100" ليصل إلى 5,188 نقطة في نهاية عام 2009 مقارنة مع 4,149 نقطة في بداية عام 2009، محققاً ارتفاعاً بنسبة 25 في المائة. وفي اليابان ارتفع مؤشر "نيكاي" من 9,677 نقطة إلى 10,654 محققاً ارتفاعاً بنسبة 10.1 في المائة، وفي فرنسا ارتفع مؤشر "كاك 40" من 2,973 نقطة في بداية عام 2009 إلى 3,739 نقطة في نهاية عام 2009، أي بارتفاع نسبته 25.8 في المائة. إلا أن هذه الموجة من الارتفاع في أسواق الأسهم العالمية لم تعد الثقة للمتعاملين في البورصات، حيث أن الخسائر الكبيرة التي مني بها المستثمرون في البورصات خلال عام 2008 جعلتهم يحجمون عن دخول البورصة، مما أثر سلباً على حجم التداول في معظم البورصات العالمية.

التطورات في أسواق النفط العالمية

شهدت أسواق النفط العالمية تطورات هامة بدأت بتراجع حاد في أسعار النفط في يوليو 2008، ثم تحسنت أسعار النفط العالمية بعض الشيء خلال عام 2009. وقد قامت الدول الأعضاء في منظمة أوبك في بداية العام بخفض إنتاجها من

النفط من أجل الحد من انخفاض أسعاره، وتراجع بذلك متوسط الإنتاج العالمي من النفط الخام والمنتجات ليبلغ 70.5 مليون ب/ي في عام 2009 مقابل 85 ب/ي في عام 2008 أي بانخفاض نسبته 17.1 في المائة. ولقد ساهمت هذه السياسة في رفع السعر الفوري لسلة خامات أوبك من 41.5 دولار للبرميل في يناير 2009 إلى 74 دولار للبرميل في ديسمبر 2009.

انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على اقتصادات الدول العربية⁽¹⁵⁾

شهد عام 2009 امتداد تأثيرات الأزمة الاقتصادية العالمية من القطاع المالي إلى الاقتصاد الحقيقي (العيني)، وامتداد الآثار السلبية للأزمة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، ومنها الدول العربية. وعلى الرغم من الانكماش في نمو الاقتصاد العالمي وفي اقتصادات العديد من المجموعات الدولية الأخرى، إلا أن الاقتصادات العربية كمجموعة توصلت إلى تحقيق معدل نمو بالأسعار الثابتة بلغ نحو 2 في المائة، وإن كان أقل مما سجله في عام 2008. إلا أن تأثيرات الأزمة على الدول العربية تباينت من دولة إلى أخرى بحسب طبيعة اقتصاداتها ودرجة انفتاحها وارتباطها بالأسواق العالمية.

ولقد تراجعت معدلات التضخم عام 2009 بالمقارنة مع عام 2008 في معظم الدول العربية، مسايرة بذلك الاتجاه التراجعي في معدلات التضخم في العالم، والذي يعزى في الدرجة الأولى إلى انخفاض أسعار السلع الأولية في الأسواق الدولية بالإضافة إلى عوامل محلية خاصة بكل دولة.

وانعكس انكماش الطلب العالمي على النفط وانخفاض أسعاره على أداء التجارة الخارجية للدول العربية، حيث تراجعت الصادرات النفطية العربية وتراجعت أيضاً الصادرات العربية من السلع المصنعة متأثرة بالانكماش في الطلب الخارجي على هذه السلع من الشركاء التجاريين الرئيسيين للدول العربية. ولقد تراجعت واردات الدول العربية في ضوء تباطؤ النشاط الاقتصادي فيها، وكان هذا التراجع محدوداً نسبياً، حيث يعزى جزء من ذلك إلى الجهود التحفيزية التي بذلها عدد من الدول العربية لمواجهة الآثار السلبية للأزمة العالمية على البطالة ومستويات المعيشة.

واستمرت الدول العربية كمجموعة في تحقيق فائض في الميزان التجاري في عام 2009، وذلك بالرغم من تراجعها عن العام الماضي. وانعكست تطورات الأزمة العالمية على الفائض في ميزان الحساب الجاري للدول العربية، فبعد أن حققت فوائض سنوية متزايدة خلال الأعوام الماضية، شهد عام 2009 انحسار حاد للفائض في ميزان الحساب الجاري للدول العربية، والذي يعتبر الأدنى منذ عام 2002 وانخفاض إجمالي الاحتياطيات الخارجية للدول العربية بصورة طفيفة، وارتفاع في إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة، في ظل زيادة اعتمادها على الإقراض الخارجي والداخلي لتمويل العجز المالي وفي ضوء تراجع الإيرادات العامة في العديد من هذه الدول.

(15) تتناول فصول هذا التقرير انعكاسات التطورات الاقتصادية الدولية على الاقتصادات العربية بشكل تفصيلي.

وفي جانب انعكاسات أسواق المال العالمية على الأسواق العربية، فقد جاء أداء أسواق المال العربية قريباً من أداء أسواق المال الدولية خلال عام 2009، حيث سجل المؤشر المركب لصندوق النقد العربي اتجاهاً تصاعدياً متقارباً من الارتفاع المسجل في مؤشرات أهم الأسواق الدولية. غير أن أداء الأسواق العربية كان أقل من أداء أسواق الاقتصادات الناشئة والتي سجلت مؤشرات أغلبها ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام نفسه. وفيما يتعلق بانعكاسات التحسن في سعر صرف الدولار مقابل بعض العملات الرئيسية كاليورو والجنيه الإسترليني، خلال عام 2009، فقد تحسنت أيضاً أسعار صرف العملات العربية المثبتة مقابل الدولار، في حين تراجع قيمة معظم العملات العربية التي تتبع نظم التعويم (المدار أو الموجه) مقابل الدولار.

وفي إطار جهود الدول العربية في مواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية على استقرار سعر صرف عملاتها الوطنية، فقد قام عدد من الدول العربية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي بصورة فاعلة لتخفيف الضغوطات على قيمة العملة والحفاظ على استقرار السوق.